

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٧م بشأن تسوية
أوضاع رجال الشرطة وحرس الجمارك والحرس البلدى
المنضمين الى القوات المسلحة

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة .

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى ،

وعلى القانون رقم(٦) لسنة ١٩٧٢م بشأن الشرطة ،

وعلى القانون رقم(٦٨) لسنة ١٩٧٢م فى شأن حرس الجمارك ،

وعلى القانون رقم(٤٠) لسنة ١٩٧٤م بشأن الخدمة فى القوات المسلحة ،

وعلى القانون رقم(٣٩) لسنة ١٩٧٥م بشأن البلديات ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس ،

اصدر القانون الآتى

مادة (١)

تسوى حالة رجال الشرطة وحرس الجمارك والحرس البلدى الذين
انضموا الى القوات المسلحة منذ أول سبتمبر ١٩٦٩م وحتى تاريخ العمل بهذا
القانون ، باعتبار أن تاريخ تعيين كل منهم فى القوات المسلحة هو تاريخ
التحاقه بصفوفها وبمراعاة الاحكام المنصوص عليها فى المواد التالية ..

مادة (٢)

يراعى تسوية حالة الضباط المنضمين بأعتبارهم من الضباط العاملين اذا
توافر فى أى منهم أحد الشروط الآتية :

أ) التخرج من كلية عسكرية .

ب) التخرج من معهد عسكري معادل للكلية العسكرية ومعترف

به من رئاسة الاركاب العامة .

ج) التخرج من أى كلية أخرى .

مادة (٣)

تسوى حالة الضباط المنضمين الذين لاتوافر فيهم أى من الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بأعتبارهم من ضباط الشرف .

مادة (٤)

تم التسويات طبقا لمايأتى :

- أ) يمنح الضابط أو ضابط الصف أو العجندى الرتبة العسكرية المماثلة أو المعادلة لرتبته السابقة ويحتفظ لكل منهم بأقدميته ومرتبته وعلاواته التي حصل عليها ، ثم يدرج مرتبه في القوات المسلحة على هذا الأساس .
- ب) اذا ترتب على إعادة التسوية أن توافرت شروط استحقاق الترقية في ميعاد سابق على التاريخ الذي تمت فيه ، تحتسب الترقية من تاريخ استحقاقها .

مادة (٥)

تصدر التسويات طبقا لأحكام هذا القانون بقرار من رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة .

مادة (٦)

لايجوز أن يترتب على إعادة تسوية حالة أى من الخاضعين لأحكام هذا القانون المساس برتبته أو مرتبه أو اقدميته القائمة عند العمل به ، متى كانت افضل له .

كما لا تصرف أية فروق مالية عن الماضى .

مادة (٧)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مجلس قيادة الثورة

الرائد / عبد السلام احمد جلود

رئيس مجلس الوزراء

صدر في ١٩ صفر ١٣٩٧ هـ

الموافق ٧ فبراير ١٩٧٧ م